

Distr.: General
11 October 2012
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن
من الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومي، أتشرف بأن أحيل طي هذه الرسالة (انظر المرفق)،
رد حكومة الجمهورية العربية السورية بشأن تقرير الأمين العام عن الأطفال والتزاع المسلح
(A/66/782-S/2012/261).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) بشار الجعفري

السفير

الممثل الدائم



الرجاء إعادة استعمال الورق

181012 181012 12-54376 (A)



مرفق الرسالة المؤرخة ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالعربية]

رد حكومة الجمهورية العربية السورية على التقارير المدرجة في تقرير الأمين العام الممتون
"الأطفال والنزاع المسلح"، حول الأطفال في سورية.

لقد اطلعنا بقلق عميق على تقرير الأمين العام الممتون "الأطفال والنزاع المسلح"، الوارد في الوثيقة رقم A/66/782-S/2012/261، وما تضمنته من معلومات مغلوطة ساقطتها الممثلة الخاصة المعنية بالأطفال والنزاعات المسلحة، المنتهية ولايتها، السيدة رادياكا كوما راسوامي.

إن الجمهورية العربية السورية تأسف لواقع أن التقرير المذكور غير مهني وغير أمين، ومكتوب بدوافع ذاتية لدى من كتبه ترمي إلى الإساءة لسوريا وتشويه سمعتها ومدى تقيدها بالتزاماتها التعاقدية الدولية حول حماية الأطفال ووضع حدٍّ للعنف ضدهم في النزاعات المسلحة. وبناءً على ذلك، تراش الحكومة السورية جميع الادعاءات الواردة في التقرير المذكور حول بلاذي سرية، وتستكر تسييس هذه الاسئلة الإنسانية الهامة التي تهم سلامة أطفال سورية أولاً.

تشعر حكومتنا بقلق عميق من تجاوز الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاعات المسلحة ولايتها بشكل واضح في تطرقها للأوضاع في سورية، بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. فقد تجاوز معدو التقرير في تقريرهم الفترة الزمنية التي يجب أن يغطيها في عدة فقرات من جانب الأمر الذي يطرح العديد من إشارات الاستفهام حول نوايا معدّي التقرير ومن جهة أخرى، فقد تجاهلوا كما لك أن يقرنوا ما جاء في التقرير بالإثباتات والبراهين والحقائق، وفضلوا الاعتماد على مزاعم مصدرها إعلامي ودهائي معاد لسوريا وشعبها، بدل يأخذوا بوجهة نظر الحكومة السورية، التي عبرنا عنها مراراً من خلال عشرات المراسلات والتقارير ذات الصلة التي قدمتها الحكومة السورية عبر الوفد الدائم لنيويورك منذ بداية الأزمة إلى الأمين العام للأمم المتحدة وإلى كل من رئيس وأعضاء مجلس الأمن والممثلة الخاصة السابقة للأمين العام حول الأطفال والنزاعات المسلحة وغيرهم، تضمنت جميعها معلومات موثقة حول حجم القتل والدمار الذي تسببه الجماعات الإرهابية المسلحة، المدعومة من الخارج بالسلح والمال، بحق المدنيين في سورية، وبخمس الألف.

تؤكد الجمهورية العربية السورية على أن ما ورد في فقرات التقرير حول سوريا مجرد ادعاءات غير موثقة وتجاهل الحقائق، وتستند إلى ما سماه التقرير جهود عبان، الذين يستدل من الإثباتات المتكررة الواردة إليهم بأن هؤلاء ينتمون إلى مجموعتين: إما فارين من الخدمة العسكرية أو خدمة الدولة، أو مدنيين مناصرين للمعارضة المسلحة، هؤلاء لا يسعنا إلا الشكك بقوة بصحة أقوالهم نظراً للدوافع الواضحة لديهم في تزوير الحقائق وتضليل المجتمع الدولي. وليس سراً أن الهدف المرجو مما يدعون هو تشويه صورة الحكومة وقوات حفظ النظام والجيش، التي تقوم بواجبها في حماية أمن وسلامة المواطن السوري من الأعمال الإرهابية التي

تقوم بها المجموعات المسلحة منذ عام ونصف. أيضاً نذكر قسماً ثالثاً من شهرذ، المبادئ، هي اللاجئون السوريون، وهؤلاء في معظمهم لاجئون قسريون أجبرتهم المجموعات الإرهابية على مغادرة البلاد بعد تهديدهم وتهديد حياة أسرهم. وفيما يبدو في أنها لازمة على لسان مندي التقرير، في إشارتهم في "كل فقرة تقريباً إلى" القوات الحكومية بما فيها القوات المسلحة السورية وقوات الاستخبارات وميليشيا الشبيحة"، والتي تسوقها الممثلة الخاصة معتمدة بشكل واضح على مصادر إعلامية دعائية معروفة تدين للجَميع أفعالها المسيئة ضد سورية، وهي عبارة تطلق من قبل المعارضة المسلحة بمناسبة ومن دون مناسبة لأهداف معروفة وللغرض وللدور الاتهامات الموجهة إليهم.

لقد أصر معدو التقرير على تحميل الأجهزة الأمنية والعسكرية في سورية المسؤولية الكاملة عن أعمال العنف ضد الأطفال واتهموا هذه الأجهزة بقصف لمدارس وقتل وتشويه الأطفال، بتجارتهم بصورة معتمدة عشرات التقارير السياسية والإعلامية الأخرى، وكذلك شهادات جهات وأطراف غير حكومية معروفة أثبتت لجوء الجماعات الإرهابية المسلحة لتجنيد أطفال في صفوفها، ودفعهم لحمل السلاح والمشاركة في الأعمال الإرهابية وتنفيذ أوامر قادة الجماعات المسلحة بالأيام بأعمال القتل والتخريب «تد الممتلكات العامة والخاصة، وهذه حقيقة لم يستطع تقرير الأمين العام نفسه أن ينكرها، حيث يشير إلى "ادعاءات ذات مصداقية تفيد أن الجماعات المسلحة تجند الأطفال في صفوفها". كما يشير تقرير لجنة التحقيق الدولية الأخير حول الحالة في سوريا إلى أن المجموعات المسلحة المتناوئة للحكومة تجند أطفالاً تحت سن الثامنة عشر يقاتلون ويؤدون أدواراً مساندة مثل المساعدة في إخلاء الجرحى أو التحاملي وسائل لصالح المجموعات المسلحة.

إن الجمهورية العربية السورية ليست فقط طرف في اتفاقية حقوق الطفل، وإنما كذلك طرفاً في البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق بأشراك الأطفال في النزاعات المسلحة منذ العام 2003، وكنا ولا زلنا ملتزمون بتنفيذ التزاماتنا بموجب هذه الاتفاقيات الدولية.

كما نتمنى على ممثلة الأمين العام السابقة لو أنها ضمنت الفقرات المتعلقة بسورية من التقرير ما قامت به الجماعات الإرهابية المسلحة، المدعومة والتمويل من الخارج، من أعمال حرق وتدمير ما يزيد عن 2070 مدرسة وروضة أطفال، والاعتداء على المراكز الصحية، وهي كلها أمور موصولة بالتفصيل في تقارير اليونسيف.

إن مؤسسات القطاع الصحي استهدفت بجميع مكوناتها من قبل المجموعات المسلحة الإرهابية، حيث تعرض 26 مستشفى وطني للتخريب والحرق والسرقه (خرج منها من الخدمة 6 مستشفيات، ولمن لا يعلم فإن المجموعات الإرهابية المسلحة فاخترت إعلامياً بقيامها بتفجير مستشفى القصير في محافظة حماة، حمص على رؤوس من فيه من مرضى وجرحى، ومنهم النساء والأطفال، بتاريخ 1 أيلول/سبتمبر 2012). وكذلك جرى استهداف

أكثر من 103 مراكز صحية (خرج من الخدمة 12 مركز)، وأكثر من 232 سيارة إسعاف، خرجت من الخدمة كانت تقوم بأعمال الإمداد والدعم اللوجستي للمشافي والمراكز الصحية.

إن الاعتداءات المتعمدة للمجموعات المسلحة الإرهابية على المؤسسات التعليمية وعلى الكادر التدريسي في سورية في حالات موثقة جرى فيها تهديد الأهل بشكل مباشر وغير مباشر لمتعمهم من إرسال أطفالهم إلى المدارس من خلال تفجير العوات الناسفة في حرم المدارس أو بالقرب منها أو عبر استهداف المدارس بالقذائف بشكل متعمد، وهي حوادث تكررت مع بدء العام الدراسي في دمشق.

وكأحد الأمثلة الحديثة التي تظهر استهداف المجموعات المسلحة للمؤسسات العامة والأبنية المدرسية وترويع الطلبة لمتعمهم من متابعة تحصيلهم العلمي، هاجمت مجموعة إرهابية مدرسة صباح 02 تشرين الأول/أكتوبر إعدادية قرية براق الواقعة في منطقة اللجاة بريف درعا الشمالي. وقام المسلحون بإطلاق النار لترويع الطلبة والمدرسين وقاموا باختطاف الطالب في الصف، الثامن هشام خالد الهلال ابنه ابن شيخ عشيرة الجمالات المعروف بمشاركته في جهود المصالحة الوطنية. وفي الإطار ذاته هاجمت مجموعة إرهابية مسلحة في ذات اليوم صباحاً مدرسة الثانوية التجارية بمدينة جاسم وسكبت 600 لتر من مادة السازوت من مخصصات التدفئة وقامت بإضرار النيران فيها وإحراق بعض الصفوف.

إن المجموعات المسلحة هي من يقوم بالتهاكات، حقوق الطفل في سورية، وإرقت إجماع الجرحى والمرضى والأطفال وذوي الإعاقة من بعض الأحياء التي يعيشون فيها كرهائن، كما حارث في مدينة حمص بحضور ممثلي اللجنة الدولية للصليب الأحمر الدولي أنفسهم. وكهتدية من المجموعات المسلحة للأطفال في أول يوم من دراستهم في العام الحالي، فقد قامت مجموعة إرهابية بقصف مدرسة ابتدائية في ريف دمشق، مما أسفر عن جرح عشرات الأطفال، ولم نسمع أحداً يتحدث عن ذلك من المدافعين عن الطفولة والحق في التعليم، ولن نستغرب أن يقوم البعض باتهام قوات حفظ النظام بذلك كما جرت العادة.

إن ما يدعونا كذلك للأسف هو ما تطرقت إليه ممثلة الأمين العام في بيانها الافتتاحي خلال جلسة مجلس الأمن التي عقدت بتاريخ 19 أيلول/سبتمبر 2012، والتي قالت فيها أنها قد طلبت من المندوب الدائم للجمهورية العربية السورية نقل نداءها إلى القوات الحكومية السورية لإخلاء المدارس. وعلى الرغم من أن السيدة ممثلة الأمين العام لم تنقل في بيانها رد مندوب سورية الدائم على نداءها هذا، فإننا نورد إعادة التأكيد على ما نقلناه أعلاه حول حقيقة الأوضاع في سورية بخصوص وضع المدارس في سورية، كما نود إحالتها إلى نتائج الاجتماع الخامس للمتدري الإنساني حول سوريا الذي عقد برعاية الأوتنسا في جنيف بتاريخ 7 أيلول/سبتمبر 2012، وأصدر المجتمعون في ختامه بياناً راسياً تضمنت الفقرة الثالثة منه، باللغة الإنكليزية:

“The Regional Humanitarian Coordinator gave a briefing on the rapidly deteriorating humanitarian situation resulting from the recent escalation of violence. He said the local community's ability to support people who have fled their homes had been largely exhausted. Of the 1.2 million people displaced, more than one million were sheltering in 470 schools and other public buildings. The need to find alternative shelter was urgent, particularly as the new school term was scheduled to start on 16 September 2012”.*

بمعنى آخر، إن منسق الأوتشا في دمشق يشرح ويؤكد أن المدارس في سورية تستخدم كملاجئ للعائلات التي نزحت، وليس كمقر للقوات العسكرية الحكومية، وهذه شهادة من الأمم المتحدة نفسها!

ثم، ألم تصل للممثلة الخاصة تقارير ووثائق حول الظاهرة التي حللها البعض في الدول العربية وهي ما أطلقوا عليه بشكل مبتذل “الجهاد الجنسي الحلال”، وفيها يختار كل من حلل هذا الذبح من الجهاد أطفال سوريات يقطن في مخيمات اللاجئين السوريين في تركيا والازدحام تراوح أعمارهن بين 14 و16 سنة للزواج بهم مقابل مبالغ زهيدة، ألم تتحقق الممثلة الخاصة كذلك من حالات الاغتصاب الموثقة في المخيمات التركية، والتي بلغ عددها 86 حالة، بحق اللاجئين السوريين من قبل الحراس الأتراك فقط.

من جهة أخرى، لقد تغافل معدو التقرير بالألح عن لفت الانتباه إلى آثار التدابير العقوبات الاقتصادية الأحادية الجانب غير المشروعة على الأطفال لسوريين، فهم المتضرر الرئيسي من تأثيرات تلك العقوبات وتداعياتها على مختلف القطاعات، وخاصة القطاع الصحي، حيث أن صعوبة التحصيل المالي بسبب الحصار على المصارف الوطنية أثر على توريد اللقاحات الخاصة بالأطفال وتوفر الأدوية، وارتفاع أسعار الأجهزة الطبية وصعوبة تأمينها، وعدم توفر قطع التبدال اللازمة للصيانة، مما أعاق أداء التسمية وتقديم الخدمات الأساسية.

إن الحكومة السورية تستهجن فعلاً تخصيص ثمان فترات في التقرير للحدث عن الجمهورية العربية السورية، والجاهل التام لذكر أي إشارة لمعاناة الأطفال السوريين الرازحين تحت الاحتلال الإسرائيلي في الجولان السوري المحتل منذ عدة عقود. فأولئك الأطفال ياتون يومياً من جرائم الاحتلال الإسرائيلي وانتهاكاته اليومية لأبسط حقوقهم في الحياة والتعليم والغذاء والمياه، ناهيك عن المعاناة المستمرة نتيجة زرع إسرائيل لكافة أنواع الألغام الفتاكة والقنابل العنقودية في أراضي الجولان المحتل، وهي الألغام التي أودت بحياة 202 طفلاً سورياً، وإصابة 329 منهم بإعاقات دائمة جراء هذه الألغام. وقد لفتنا عناية السيدة المماراسوامي عشرات

* ترجمة الأمم المتحدة: “قدم المنسق الإقليمي للشؤون الإنسانية إحاطة حول الوضع الإنساني المتدهور بسرعة نتيجة تصاعد أعمال العنف مؤخراً. وقال إن قدرة المجتمع الدولي على دعم السكان الذين فروا من منازلهم قد نفذ أكثر من مليون شخص من النازحين البالغ عددهم 1,2 مليون نازح مأوى لهم في 470 مدرسة وغيرها من المباني العامة. والحاجة أضحت ماسة إلى إيجاد مرافق إيواء بديلة، لا سيما وأن الفصل الدراسي الجديد من المقرر أن يبدأ في 16 أيلول/سبتمبر 2012.”

المرات على مدى سنوات إلى ضرورة إيلاء هذا الموضوع الأهمية التي يستحقها في تقريرها، ولكنها ضربت بذلك عرض الحائط.

وبقائنا كذلك خلو بيان ممثلة الأمين العام من أية إشارة إلى وضع الأطفال الفلسطينيين في الأراضي المحتلة من جراء الاحتلال الإسرائيلي. ولا يستعذبنا إلا أن نسعف ذاكرة الممثلة الخاصة بأثر إسرائيل قتلت، منذ تاريخ 2000/9/29، 1500 طفل فلسطيني، وأن اليوم يصادف الذكرى الثلاثين لمعجزة صبرا وشاتيلا التي ارتكبتها إسرائيل والمليشيات اللبنانية العميلة لها بحق الفلسطينيين الأبرياء من أطفال ونساء في بيروت العام 1982. وقد يكون من المناسب أيضاً التطرق، إلى أعداد الأطفال العراقيين والمليبيين واليمنيين الذي قضاوا جراء التدخلات العسكرية لقوات حلف الناتو سواء على الأرض مباشرة، و عبر طائرات بدون طيار.

تؤكد الحكومة السورية على حقها في حماية مواطنيها، وانطلاقاً من حرصها على الدور الأخلاقي لمجلس الأمن وإنسجاماً مع ميثاق الأمم المتحدة، فإن بلادها تدعو جميع أعضاء مجلس الأمن مجدداً للضغط على الدول التي تقوم بتمويل الإرهاب في سورية، عربياً وإقليمياً ودولياً، لوقف دعم المتمردين الإرهابية ووقف تسليحها وتمويلها وتسهيل عملياتها بموجب قرارات مجلس الأمن الخاصة بمكافحة الإرهاب. كما تدعو إلى قضيح الجوانب اللاأخلاقية وغير القانونية للعقوبات غير المشروعة المفروضة بشكل أحادي على سورية.